تذكير مجلس المبعوثان

ببعض شؤون الاصلاح (١)

المحاكم الشرعية

ما زال حظ المحاكم الشرعية في البلاد العثمانية دون حظ المحاكم النظامية وسائر دواوين الحكومة ومصالحها فإننا لم نسمع حتى الآن صوتا قوياً من المبعوثين في مجلس الأمة يطالب بما يجب من إصلاحها قبل تهيب حكومتنا إصلاح هذه المحاكم أو تتقاعس عنها كما فعلت الحكومة المصرية ! ؟

ان المحرك للحكومة المصرية والمرسل لها إلى الاصلاح أو المسلك لها عنه انما هو الاحتلال الانكليزي وكان الرؤساء من الانكليز يقولون اننا لا نمس الامور الدينية لانها لا تقبل الاصلاح أو لأن المسلمين لا يريدون اصلاحها أو يتهموننا فيها تهمة نحن في غنى عن التعرض لها ثم محاولة تبرئة أنفسنا منها. وقد ضج مسلمو مصر بعد ذلك يطالب إصلاح هذه المحاكم فكانوا مع الانكليز كالذي ينفق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء .

ان المحاكم الشرعية في القطر المصري أمثل منها في سائر الولايات العثمانية من بعض الوجوه على ان اختصاص هذه أوسع من اختصاص تلك وليس لمجلس الامة في الاستانة ان يتعلل بمثل ما يتعلل به الانكليز عند مطالبتهم باصلاح هذه المحاكم فمتى نسمع صيحة أهل العلم المحبين للاصلاح في المجلس ببيان ما يجب من إصلاحها ؟ .

أينسى أولئك المبعوثون أصحاب الغيرة على الشرع ان هذه المحاكم كادت تكون حجة على الاسلام وفتنة للمسلمين ؟ أينسى أولئك الأحرار الواقفون للاستبداد

(١) نشرناها في جريدة المفيد ببيروت

بالمرصاد انه لا يوجد معهد من معاهد الحكومة يباح فيه الاستبداد بغير تبعة ولا مسئولية إلا في المحاكم الشرعية حيث يحكم القاضي برأيه بلا مشاورة في الامر ولا مشاركة في الرأي ولا معرفة للمتقاضين بالمسائل التي يجب بها الحكم !! . فهل يرضى مجلس الامة ان تبقى هذه المحاكم على هذه الحال وهي المنسوبة إلى الشرع الذي بني على الشورى وأمر الرسول المعصوم بالمشاورة (صلى الله عليه وسلم) وجرى الخلفاء الراشدون على الحكم بها ؟

ألا يعلم نوابنا الكرام ان فساد هذه المحاكم مفسد لكثير من البيوت (العائلات) التي هي مرجعها في مسائل الطلاق والنفقات وغير ذلك من أمور الزوجية؟ أيستهينون بأمر الاوقاف وما لها من العلاقة بالامور الدينية والاعمال الخيرية التي لها شأن كبير في صلاح الامة وفسادها ؟

أول شيء يجب الالتفات اليه في إصلاح هذه المحاكم هو إدخال الشورى فيها بجعلها مؤلفة من اعضاء يحكمون بأكثر الآراء كما هو الشأن في المحاكم النظامية حتى ما يحكم فيها بالشرع الشريف كمحاكم الحقوق التي يحكم فيها بالمجلة . وقد سبقت مصر إلى هذا الاصلاح في محكمة القاهرة التي يرأسها القاضي الأكبر الذي يرسل اليها من دار السلطنة العثمانية . فإقامة هذا الركن الاسلامي في المحاكم الشرعية يبطل استبداد القضاة في الاحكام ويقلل ارتكابهم لجريمة الرشوة ويجعل القضية سريعة الانجاز فيصل الناس إلى حقوقهم في وقت أقرب مما يصلون فيه الآن ان وصلوا !.

يلي هذا الركن وضع كتاب في الاحكام التي تختص بها هذه المحاكم ككتاب مجلة الاحكام العدلية في سهولته وترتيبه وتقسيمه إلى مواد معدودة ومسائل محدودة تلزم الحكم بها و بيان عدد المسألة التي يستند في الحكم اليها . ولا حاجة إلى التذكير بفوائد هذا الكتاب التي (منها) كون المتقاضين يعلمون منه الاحكام التي يحكم بها في دعاويهم فيطبقونها عليها و يطلبون الحكم بها . (ومنها) توحيد الاحكام في الدعاوي التي موضوعها واحد لا كما يقع الآن كثيرا من حكم المحاكم المختلفة بل المحكمة الواحدة في مثل هذه القضايا باحكام مختلفة يؤخذ فيها مرة بقول فلان ومرة بقول غيره ، ناهيك بما في

كتب فقه الحنفية من الخلاف في التصحيح والترجيح وما يكون في هذه الاحكام المتعارضة من الفضائح وضعف الثقة بالدين واهله (ومنها) سهولة تناول الحكم وتضييق مسالك الخلاف فيه بين اعضاء المحكمة . وبوجود مثل هذا الكتاب تتحقق قاعدة كون الجهل ليس بعذر . وانه ليعسر الآن على من زاول كتب الفقه عدة سنين أن يعرف الحكم الذي يحكم به القاضي الشرعي في قضية ما فما بالك بمن لم يزاول هذه الكتب واكثر المسلمين لا يستطيعون ذلك

ولا بد من تعزيز هذين الركنين بثالث وهو وضع نظام لسير هذه المحاكم في اعمالها وكتبها وسجلاتها ويجب ان تقل فيه يد رئيسها عن الاستبداد في الاعمال كعزل الكتاب ومتولي الاوقاف وموظفي المساجد واستبداد غيرهم بهم أو تقديم بعض القضايا على بعض بل يجب ان يكون كتبة المحكمة كسائر عمال الحكومة لا يعزلون الا بمحاكمة يثبت فيها عليهم ما يوجب عزلهم . واننا لننتظر من حكومتنا الجديدة قانونا عادلا لمجالس أو محاكم التأديب التي يحاكم فيها جميع عمالها

اما الرسوم التي تؤخذ في هذه المحاكم وتقسم بين القاضي والكتبة فيغلب على ظني أن المالية تبطلها ان لم تكن قررت ابطالها بالفعل في الميزانية الجديدة وحددت مرتبات القضاة ورؤساء الكتاب وسائر الكتبة فان في أخذ المحكمة للرسوم مفاسد كثيرة لا تخفى على اولي الامر وما هم لها بمهملين

الركن الرابع من اركان الاصلاح جعل هذه المحاكم ابتدائية واستئنافية في كل ولاية كالمحاكم النظامية وابقاء التمييز في الاستانة ما بقي تمييز الاحكام العدلية فيها وان كان في ذلك مشقة على أهل الولايات البعيدة وتعويق للاحكام النهائية يرجى ان تتلافاها الحكومة أو يتلافاها مجلس الامة

وأقترح على باب المشيخة الاسلامية وعلى مجلس الامة ان يعهدا الى اللجنة التي تنظر في اصلاح المحاكم الشرعية بمطالعة تقرير الاستاذ الامام (الشيخ محمد عبده) الذي قدمه لنظارة الحقانية في شأن محاكم القطر المصري وما يلزم لاصلاحها ومطالعة لائحة محاكم ذلك القطر القديمة والنظام الجديد الذي وضع اخيرا فان في ذلك عونا كبيرا والله الموفق

خطبة

على اعضاء المجلس العمومي ببيروت

دعا كامل بك الاسعد كبير عشائر جبل عامل رفاقه أعضاء المجلس العمومي بولاية بيروت الى داره فيها وأعتذلهم مأدبة حضرها صاحب هذه المجلة و بعض وجهاء بيروت. وبعد الفراغ من الطعام وقف دعاس افندي جريس أحد الاعضاء وأثنى على رب الدار، وأطرى صاحب المنار، وأشار الى رغبة الحاضرين في استماع شيء منه في موضوع المجلس العمومي ورأيت الانظار موجهة الي تنتظر الاجابة فشكرت وقلت بعد مقدمة فكاهية ماملخصه :

ان للمجلس العمومي فائدتين فائدة اجتماعية وفائدة عملية أما الفائدة الاجتماعية فهي تنشئة الامة وتربيتها على الحكم النيابي اعني حكمها لنفسها بنفسها

ان أمر هذه المجالس العمومية من أفضل ماني القانون الاساسي من الاصلاح فلو لم يكن للامة أحد من قبلها ينظر في مصالحها إلا المبعوثون في عاصمة السلطنة لأمكن ان يبقى أهل الولايات ولا سيما البعيدة عن العاصمة جاهلين لمعنى مشاركة الامة للحكومة في ادارة مصالحها ولكن وجود أفراد من كل قضاء بكل ولاية في مجلس قريب منهم يشرف على اعمال حكومتهم وينظر في مصالحهم ومنافعهم هو الذي يعلمهم بالعمل معنى الحكومة الديمقراطية ويجعلهم واثقين بان حكامهم عمال مخلصون لا سادة قاهرون وانهم لا يستطيعون ان يستبدوا فيهم أو يظلموهم الا اذا ظلموا هم انفسهم

ان المبعوثين يشتغلون بأمور الدولة الكلية فمصالح الاهالي لا تتعلق بهم مباشرة وانما تتعلق بحكومتهم المحلية فذلك المجلس ينظر في القوانين العامة ولكنه لا ينظر في كيفية العمل بها في كل قضاء بحسب حاجته ولكن هذه المجالس العمومية هي التي تنظر في ذلك فتقرر اصلاح كذا من الطرق وانشاء كذا من المكاتب والمدارس في الاماكن التي تعينها والاهالي يرون ذلك بأعينهم و يعلمون انهم نالوه برأي نوابهم ونفوذهم في

حكومتهم فبذلك يتربون على الحكم النيابي ويعرفون قيمته فلا يرجعون عنه ولا يرضون بالحكم الشخصي بعده

ان مجلسكم هذا صورة مصغرة لمجلس المبعوثان فاذا قمتم بما عهد اليكم كما يرجى من غيرتكم وخبرتكم فانكم تكونون أولى من غيركم بالترجيح في الانتخابات القابلة لأن الاهالي يكونون قد وثقوا بكم عن تجربة وخبرة كما يكونون أكثر عناية بالانتخاب وأكبر أملا في المنتخبين

ان ما ذكرت في معنى تربية الامة على الحكم النيابي أمر عظيم يجب ان يكون نصب أعينكم فان له علاقة عظيمة بمستقبل البلاد وعظمة الدولة . ان الدولة لا تكون دولة دستورية الا اذا استقر الحكم الدستوري في كل ولاية من ولاياتها وعمرت به البلاد وارتقى أهلها

ان كل ولاية من الولايات تعد عضوا من أعضاء جسم الدولة ولا يمكن ان يكون الجسم حيا قويا سويا اذا كان بعض أعضائه صحيحا وبعضها مصابا بالفالج .

ثم انني أذكركم بما لا تنسونه من ان في الامة حزبا يرى وجوب استقلال كل ولاية من ولايات الدولة في ادارتها الداخلية كالولايات الالمانية أو الولايات المتحدة فاذا كانت البلاد العثمانية غير مستعدة لذلك الآن واذا كان هذا الحزب الآن ضعيفا لا يستطيع تنفيذ رأيه فما يدرينا ماذا يكون في المستقبل البعيد أو القريب من أمره وأمر البلاد ؟ ألا يجوز ان يقوى بعد وان تكون الوزارة في يوم ما من أعضائه والرأي الغالب في مجلس الامة هو رأيه ؟ ؟ (يجوز يجوز) اذا كيف يكون حال ولايتنا هذه وسائر الولايات العربية التي هي دونها ودون سائر ولايات الدولة في الاستعداد للاستقلال الاداري ؟ . اننا نعترف باننا عاجزون الآن عن ادارة شؤون ولايتنا بدون استعانة باخواننا من الترك مع ان ولايتنا أرقى الولايات العربية وقد قلت من قبل وكتبت في المنار ان الولايات السورية تعد وسطا في الاستعداد والارتقاء بين ولايات الروملي وبعض ولايات الاناطول وبين سائر الولايات العربية كالعراق والحجاز واليمن . فيجب ان نرقي انفسنا وان نكون مصدرا أو عونا لسائر الولايات العربية على الارتقاء بل أقول ان اخواننا الترك الذين نعترف لهم بانهم أرقى منا لا يستغنون الآن

عن الاستعانة بالاجانب لترقية ولايتهم كما نحتاج نحن اليهم والى الاجانب

وهذا الرأي عندي قديم وقد كاشفت به متصرف طرابلس والوالي ايضا فمن المحتم ان نوجه جلّ عنايتنا للحكم الذاتي والاستغناء بانفسنا عن الاجانب

ايها الاعضاء الكرام : ان هذا الغرض الذي تطالبون به عظيم ولكن قوة الارادة في الانسان تصغر كل عظيم وتسهل كل عسير فاذا وجهتم عزائمكم الى ذلك بالاخلاص فانكم تصلون الى الغاية باذن الله

وقل من جد في امر يحاوله واستعمل الصبر الافاز بالظفر

يرى بعض الفلاسفة ان الانسان لا يجزم ارادته بامر ممكن الا وينفذ وكان الاستاذ الامام على هذا الرأي وقد قال اكثر من مرة انه لم يجزم ارادته بطلب شيء جزما تاما لا تردد فيه الا وحصل وقد كان حكماء الصوفية على هذا الرأي وعبر عنه بعضهم بقوله « ان لله عبادا اذا ارادوا اراد » اي اذا صح توجه ارادتهم الى شيء تعلقت به ارادة الله وما تعلقت به ارادة الله نفذ حتما فعلى الانسان ان يعرف قيمة نعمة الارادة فيوجهها الى خدمة وطنه جازما بانه أهل لأن يرقيه وهو بهذا يكون اهلاً له مهما كانت مصارفه فان تفاضل الناس بالإرادة فوق تفاضلهم بالمعرفة فما كل عالم ينفع وكل من اراد ان ينفع فانه ينفع على قدر استعداده

هذا ما أحببت ان اذكر به من أمر الفائدة الاجتماعية في المجالس العمومية واما الفائدة العملية فهي قسمان مادية وأهمها إصلاح الزراعة وتسهيل المواصلات وتعديل الاموال الاميرية . ومعنوية وهي التربية والتعليم والبحث في هذه المسائل يطول وأنتم أعلم بحاجة البلاد وطرق عمرانها من رجل مثلي ليس له مثل اختباركم ولكنني أذكركم بثلاثة أمور تتعلق بالتعليم هي أهم المسائل في رأيي : مراقبة التعليم والتربية في المدارس ، وإنشاء مدرسة للمعلمين ، واحياء لغة البلاد

ان مدارس الحكومة ليس فيها تربية ولا تعليم نافع بل ربما كان ضررها أكبر من نفعها وانما كان حظ الحكومة المستبدة السابقة منها هو التمتع بصورة الملك دون التربية التي تكوّن النفوس الفاضلة والتعليم الذي يربي العقول الكبيرة

ان الدول تؤلف في هذا العصر من عدة وزارات منها وزارة المعارف وهذه

الوزارة لا تكون بغير مدارس فكان بقاء المكاتب والمدارس في عهد الاستبداد الماضي لدولتنا لاجل استكمال صورة الملك والتمتع بها فان التمتع بالمظاهر الصورية له لذة كما ترون في تمثيل القصص والا فإن الاستبداد كان يحارب العلم حربا عوانا فان أردتم ان يكون التعليم نافعا في مدارس الحكومة فيجب ان تبدأوا بالامر الاول وهو مراقبة التعليم بان تطلبوا تعيين مفتشين ممن يرضى الاهالي معرفتهم وغيرتهم وصدقهم يتعاهدون هذه المدارس ويراقبون سيرة مديريها ومعلميها في التربية والتعليم . ثم ان فساد التعليم في الزمن الماضي قضى بان يكون المعلمون الا كفاء فينا اندر من الكبريت الأحمر فالاصلاح الحقيقي للتعليم يتوقف على إنشاء مدارس لتخريج المعلمين القادرين على التربية والتعليم بالطرق العصرية القريبة . يجب ان يكون الاستاذ المعلم على علم بالفن الذي يعلمه مهذبا ليكون قدوة للمتعلمين في الفضيلة فان فاقد الشيء لا يعطيه . ويجب ان يكون مع ذلك عارفا بطرق التربية والتعليم فما كل مهذب يعرف كيف تتكون ملكات الفضائل في النفوس ولا كل عالم يعلم كيف ترسم مسائل العلوم في الاذهان فلابد من إنشاء مدرسة للمعلمين في مركز الولاية

واما أحياء لغة البلاد واعني بها اللغة العربية فالذي نطالب به الحكومة من وسائله هو جعل تعليمها في مدارسها كلها الزاميا كأختها التركية وجعل دراسة العلوم في الولايات العربية بلغة أهلها وفي سائر الولايات بالتركية كما كان بحسب القانون والذي يقرر هذا هو مجلس الامة في الاستانة وانما على المجالس العمومية المطالبة به

لا يقال ان هذا يفتح علينا باب تعصب الجنسيات في الدولة وانا في أشد الحاجة إلى الاتفاق والتئام الاجناس فان الفرق بين العرب وبين ما عدا الترك من الاجناس واضح جدا

ان الشعب العربي يعد نحوا من ثلثي نفوس الدولة ويقل فيه من يعرف التركية وأما سائر الاجناس : الالبانيين والاكراد والارمن والروم فكلهم يعرفون اللغة التركية فلا يحتاج الحكام والموظفون فيهم إلى معرفة لغاتهم ليحسنوا القيام باعمال الحكومة فيهم بل ان أكثرهم ليس لهم لغات علمية ذات فنون ومعاجم تصلح للتعليم فالارمن قريبو عهد بتدوين لغتهم وجعلها تعليمية والالبان والاكراد

لما يتم لهم ذلك بل قرأنا في بعض جرائد هذا الشهر ان الالبان قد عزموا على اختيار الحروف العربية لكتبهم التي يشتغلون بتدوينها ومن المقرر ان غرض الحكومة الأول من مدارسها هو تخريج الموظفين الأكفاء فاذا كان المتخرجون فيها جاهلين باللغة العربية التي هي لغة أكثر العثمانيين يتعذر عليهم ان يقوموا بوظائفهم كما يجب في أكثر بلاد الدولة فان من يجهل لغة قوم يتعذر عليه ان يعرف حقيقة حالهم وما ينبغي لهم وما يتظلمون منه . ولا يقول عاقل انهم يستغنون بالمترجمين لما في ذلك من العسر والنفقات وأين يتعلم المترجمون ؟ على أن العربية ركن للتركية فتعلمها يزيد المتعلم كمالا فيها اما جعل اللغة العربية هي لغة العلوم والاكتفاء من التركية في بلادنا بالقراءة والكتابة فذلك ان الامة التي لا تتلقى العلوم بلغتها لا تكون امة علم وانما يكون مبلغها من العلم أن يوجد فيها بعض المترجمين لبعض ما يقرره العلماء المستقلون ولا يوجد فيها المحققون والمخترعون والمكتشفون

ان لغة الامة صفة مقومة لها واللغات التي يتعلمها بعض افرادها اعراض تعرض لها وتفارقها فاذا تلقت العلم بلغتها يصير صفة لها حية بحياتها نامية بنمائها واذا تلقته بلغة اجنبية فقصاراه أن يكون زينة عارضة لبعض افرادها ولا ارتقاء للامم في هذا العصر الا بالعلم فيجب علينا أن نبذل جل عنايتنا في تحصيل العلوم العصرية ونقلها الى لغتنا ولا حياة لنا بغير ذلك واننا في عملنا هذا لا نبعد عن اخواننا الترك بل نكون اخوة متساوين في المزايا والحقوق كما يجب أن يكون الاخوة . والمساواة الحقيقية لا تكون مع التفاوت في العلم والعرفان (فليس سواء عالم وجهول)

ارجو عفوا فقد اطلت عليكم عقب الاكل ووقت طلب الراحة فان خلطت في الكلام فربما كان سبب ذلك الخلط في الطعام ، وتوجه اكثر الدم الى المعدة واقله الى الدماغ والسلام